الأمم المتحدة

A/ES-10/990–S/2024/341

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
26 April 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 25 نيسان/أبريل 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكثر من 200 يوم وإسرائيل لا تتوقف عن ارتكاب الفظائع في قطاع غزة؛ أكثر من ستة أشهر والسلطة القائمة بالاحتلال ترتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية؛ أكثر من نصف عام وإسرائيل تقترف إبادة جماعية للشعب الفلسطيني مُمعنةً في إدامة النكبة المتواصلة منذ أكثر من سبعة عقود في انتهاك لجميع القواعد القانونية وما تمليه أخلاق البشر.

وفشلُ المجتمع الدولي في محاسبة إسرائيل أعطاها الجرأة لارتكاب المزيد من الجرائم في فلسطين المحتلة بوحشية متزايدة. وحمايةُ إسرائيل باستخدام حق النقض في مجلس الأمن عزّز إيمانها بأنها دولة ليست كغيرها وبأنها دولة فوق القانون.

ودون عواقب تردعُها، تستمر إسرائيل في ازدرائها لمطالبة المجلس بوقف إطلاق النار، وتصر على حصارها وقصفها لجميع المناطق في غزة من الشمال إلى الجنوب، وتستمر في ازدرائها للتدابير التحفظية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية، مستخفةً بهذه المطالبات القانونية الملزمة دون أن يطالها أي عقاب.

وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تُواصل قوات جيش الاحتلال والعصابات من المستوطنين الإسرائيليين مطاردة المدنيين الفلسطينيين بغاراتها اليومية على القرى والبلدات الفلسطينية مستمرةً في ترهيب جميع السكان. ويواصل المستوطنون المتعصّبون العنيفون بدورهم أعمالهم الاستفزازية والتحريضية في موقع المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف ويستمرون في اقتحامه مُؤجّجين التوتر الديني بشكل خطير. وقبل أيام قليلة، حاصرت قوات الاحتلال الإسرائيلية مخيم نور شمس للاجئين بالقرب من طولكرم وبطشت به

الرجاء إعادة استعمال الورق

لمدة ثلاثة أيام تقريبا، فقتلت 14 فلسطينيا وأصابت 50 آخرين بجراح، وألحقت أضرارا بمنازل ودمرت أخرى، وأرغمت 11 عائلة على الأقل على النزوح، وقطعت المياه والكهرباء عن 000 4 نسمة.

وفي ظل عدم وقف إطلاق النار وفي غياب أي شكل من أشكال الحماية، تُواصل إسرائيل إيقاع صدمات لا توصف بالشعب الفلسطيني. فالمدنيون المذعورون في غزة، ومعظمهم مشردون يعيشون في حرمان وضيق شديدَين في ملاجئ وخيام وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، شهدوا مذابح وشهدوا إعدام أحبائهم وتشويههم وتعذيبهم واحتجازهم وانقطاع أثرهم؛ وقد جوّعتهم إسرائيل مستخدمة منع الغذاء سلاحا، ونهشتهم الأمراض بفعل استخدام إسرائيل منعَ المياه والأدوية سلاحا، وأصبحوا معاقين لأن إسرائيل تستخدم منع الرعاية الطبية سلاحا ضد من أُصيبوا بقنابلها ورصاصها. إنهم يعيشون في رعب مطبق.

وتواصل إسرائيل دون رادع القتل الجماعي للأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين، وإحداث دمار شامل، وعرقلة إيصال المساعدة الإنسانية الكفيلة بإنقاذ الحياة. والحقيقة، خلافا لأي ادعاءات، هي أن إسرائيل تدمّر غزة عمدا تدميرا منهجيا ممنهجا. إن ما تقوم به هو حرب لإيقاع عقاب جماعي بشعب محتل يكافح من أجل وجوده، وللانتقام منه وإبادته.

وتكشف المقابر الجماعية التي عثر عليها في أرض مستشفى النصر في خان يونس في الجنوب وفي مستشفى الشفاء في الشمال عن نمط بشع من القتل وتشير إلى أن إسرائيل وجنودها الذين يرتكبون أبشع الجرائم وأفظعها يستخفون بحياة البشر استخفافا مطلقا. فقد عثر على 392 جثة لرجال ونساء وأطفال ومسنّين وأطباء وآخرين في هذه المقابر. وكانت أيدي بعضهم لا تزال مقيّدة وكانوا يرتدون زيّ المحتجزين أو العاملين الطبيين، وتشير جراح بعضهم إلى أنهم أُعدموا، ويبدو على آخرين أنهم دفنوا أحياء، والعديد من الجثث مشوهة لدرجة لا يمكن معها التعرف على هوية أصحابها.

وكل يوم تستمر فيه هذه الحرب الإجرامية على الشعب الفلسطيني لا يجلبُ معه سوى المزيد من المعاناة والأهوال، مهدداً بالخطر جميع من نجوا حتى الآن من هذه الإبادة الجماعية، ولا يجلب معه سوى المزيد من العار للمجتمع الدولي وما تبقى من ضميرنا الإنساني الجمعي.

وفي هذا الصدد، نحذّر مرة أخرى من التهديد المتزايد بغزو بري إسرائيلي لرفح. ونذكّر أن ما يقرب من 1,5 مليون مدني في رفح، ومعظمهم عائلات نازحة ونصفهم أطفال، هم مدنيون فروا إلى هذه المدينة من مناطق أخرى في غزة بناء على أوامر من قوات الاحتلال بحثا عن "الأمان"، وقد فرّوا إليها والطائرات الحربية والدبابات الإسرائيلية تُطاردهم والسياسيون الإسرائيليون والقادة العسكريون والزعماء الدينيون يُحرضون على محوهم من الوجود. وحياتهم في خطر جسيم وشيك.

ويتطلب هذا الوضع الخطير واللاإنساني اتخاذ تدابير دولية فورية من أجل حماية أرواح الملايين من الفلسطينيين التي يتهددها خطر هذا الاحتلال غير القانوني، ومن أجل تجنب أن يتزايد امتداد تداعيات الوضع إلى المنطقة وما سيترتب على من ذلك عواقب لا حدّ لها. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يواصل مناقشة ورصد هذا الإفلات من العقاب دون اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الامتثال للقانون الدولي وللقرارات التي أصدرها هو نفسه، بما في ذلك القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024). فلا بدّ أن تكون هناك عواقب على جميع الانتهاكات المستمرة. ولا بدّ من إجراء تحقيقات دولية مستقلة في جميع

الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك إجراء تحقيقات بشأن المقابر الجماعية التي اكتشفت مؤخرا في غزة.

ولن نقبل ولا ينبغي لأحد أن يقبل بالتحقيقات الإسرائيلية التمويهية التي لا تهدف إلا لغرض وحيد هو نشر روايات إسرائيل المزوّرة وأكاذيبها الملفّقة وتبرئة مسؤوليها العسكريين والحكوميين من هذه الجرائم. ولا بدّ من احترام القانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، قولاً وفعلاً. ولا بدّ من المحاسبة الحقيقية على جميع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل وقواتها العسكرية وميليشيات المستوطنين في حق المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت قهر هذا الاحتلال الاستعماري الاستيطاني غير القانوني ونظام الفصل العنصري. ولن يهدأ لنا بال حتى تتحقّق المحاسبة والعدالة.

ويناشد الشعب الفلسطيني المجتمعَ الدولي أن يتصرف الآن لوقف حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل والتي قتلت أكثر من 356 34 فلسطينيا وأصابت أكثر من 368 77 آخرين بجراح. ولا تزال النساء والأطفال هم أكبر ضحايا عدوان إسرائيل على شعبنا وممارساتها التي تجرده من إنسانيته.

ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، يُقتل أو يُصاب طفل واحد بجراح في غزة كل 10 دقائق. وهذا أمر لا يمكن استيعابه ولا يقبله ضمير. وحتى تاريخه، أصابت قوات الاحتلال الإسرائيلية أكثر من 000 12 طفل بجراح بواقع 70 طفلا على الأقل يوميا في المتوسط ويقدر أن 10 من هذا العدد اليومي فقدوا أطرافا من أبدانهم أو أصيبوا بجراح أخرى غيّرت حياتهم. وتيتّم أكثر من 000 17 طفل أو انفصلوا عن أسرهم، وقد لا يُعثر على بعضهم أبدا. وهذا الضرر الذي لا يمكن جبره الذي تلحقه إسرائيل بالأطفال الفلسطينيين، بفعل ما تُمارسه في حقهم من عنف وإرهاب جماعيين وتشريد قسري متعمّد وتجويع وحرمان من التعليم، وبفعل تعريضهم للأمراض المنتشرة ولتداعيات الكارثة في الصحة العامة وصدمات لا يمكن تصورها وسرقة طفولتهم منهم، يتطلبُ من الأمين العام أن يدرج السلطة القائمة بالاحتلال ضمن قائمة الجهات التي تدأب على ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل.

ولا بدّ من بدء المحاسبة بشكل ما، والوقتُ الآن وقتُ التصرف بشجاعة واقتناع وفقا للقوانين التي وُضعت أساسا لمنع حدوث مثل هذه الفظائع مرة أخرى لأي طفل أو امرأة أو رجل. ومن اللازم اتخاذ تدابير جماعية، بما في ذلك الضغطُ الدبلوماسي الجاد ووقفُ عمليات نقل الأسلحة وفرضُ عقوبات. ولا بدّ من التصرف فورا لإرغام إسرائيل على وقف إطلاق النار الآن واحترام التدابير التحفظية الملزمة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية لجملة أمور منها وقف ومنع جميع أعمال الإبادة الجماعية، وكفالة حصول المدنيين الفلسطينيين على المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية بالتعاون مع الأمم المتحدة، بما في ذلك الأونروا.

وينتظر الشعب الفلسطيني من أعضاء مجلس الأمن أن يفوا بالالتزامات المناطة بهم رسميا بموجب ميثاق الأمم المتحدة ويوقفوا هذه الفظائع ويحموه بطرق منها اتخاذ تدابير لتنفيذ قرارات المجلس المتعددة التي لم تنفذ بعد والتي تنتهكها إسرائيل بازدراء سافر.

وينتظر الشعب الفلسطيني من الجمعية العامة أن تتصرف بموجب السلطة التي تخولها الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي لصون حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وكفالة إعمالها، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره واستقلال دولته فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، امتثالا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ووفقا لحل الدولتين بناء على حدود ما قبل عام 1967. وينتظر الشعب الفلسطيني

من الجمعية العامة أيضا أن تكفل استمرارية ولاية الأونروا وعملياتها إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين. وينتظر الشعب الفلسطيني من الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة أن تفي بالتزاماتها التي تفرض احترام الاتفاقية وإنفاذها في جميع الظروف، بما في ذلك لتأمين حمايةِ الشعب المحتل ومعيشتِه.

وقد بلغ الشعب الفلسطيني حالة من اليأس البالغ، وقدرته على الصمود تخضع لاختبار عسير، وقدرته على التأقلم مع الظروف تضاءلت بعد 76 عاما من النكبة المستمرة بلا هوادة على أيدي إسرائيل واحتلالها الغاشم الذي يعيش تحت قهره منذ 57 عاما، لكنه يظل رغم ذلك صامدا متمسكا بحقوقه وأرضه. وبينما تواصل إسرائيل تجاهُل الإدانات والمطالبات العالمية بوقف إطلاق النار، وبينما تُواصل القتل والتدمير عمدا في جميع أنحاء فلسطين المحتلة مُحبطةً المساعي الرامية إلى إنهاء الكارثة في غزة وإنهاء احتلالها غير القانوني، ننتظرُ من جميع الدول المُحبّة للسلام أن تتصرف من أجل إقامة العدل مُؤيّدةً تضامن ملايين الناس وتحركهم سلميا في الشوارع والجامعات والبرلمانات في جميع أنحاء العالم للدعوة إلى وقف إطلاق النار وإنصاف الشعب الفلسطيني وتحرير فلسطين.

لقد حان الوقت لوضع حدّ لحالة انعدام الأمن البشري والحرمان الشديدين التي يعاني منها الشعب الفلسطيني وإنهاء القهر البالغ المسلط عليه، وحان الوقت للقطع مع عقود من الوعود غير الموفى بها والعهود المنكوثة بتحريره من هذا الطغيان واللاإنسانية وإنهاء هذا الظلم التاريخي.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 832 رسالة التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 15 نيسان/أبريل 2024 (A/ES-10/988-S/2024/307) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم